بحثت مع السفير المصري سبل التعاون وتعزيز دعم قضايا المرأة

الخليلي: الاستثمار في النساء هو استثمار في الصمود والتعافي والسلام

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، التزام دولة فلسطين بتعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء وتشغيلهن، رغم الظروف الاستثنائية والصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني.

جاء ذلك خلال كلمة مرئية على هامش الأسبوع رفيع المستوى للدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتنظيم مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي، لإطلاق مبادرة النهوض بتشغيل النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (SWEI)، المنعقدة في مقر الهيئة في نيويورك.

وتهدف المبادرة إلى إحداث نقلة إقليمية في تشغيل النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال إصلاح السياسات، والاستثمار الاستراتيجي، والتمويل المبتكر، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة ومستدامة للنساء، خصوصا في اقتصاد الرعاية، والاقتصاد الأخضر، وقطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

وقالت الخليلي إن عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل وما خلفه من دمار واسع في قطاع غزة، إلى جانب تصاعد القيود والاعتداءات في الضفة الغربية، أدى إلى خسائر اقتصادية واسعة وتدمير سبل العيش والأصول الإنتاجية وتراجع فرص العمل، وكانت النساء والفتيات من أكثر الفئات تأثراً بهذه التداعيات.

وأضافت أن النساء الفلسطينيات لا يحتجن إلى الاحتفاء بصمودهن فحسب، بل إلى أن يُقابل هذا الصمود بالفرص والاستثمار والحقوق، مؤكدة أنهن رغم الظروف القاسية، يواصلن العمل والإنتاج والابتكار، ويسهمن في إعالة أسرهن والحفاظ على تماسك مجتمعاتهن.

واستعرضت الوزيرة مؤشرات واقع المرأة الفلسطينية في سوق العمل، موضحة أن البطالة بين النساء في قطاع غزة وصلت إلى نحو ٪92، وترتفع بين الشابات إلى ٪94، فيما بلغت مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية ٪17.9 خلال الربع الثاني من عام 2026، وتجاوزت نسبة البطالة بين الخريجات الشابات ٪51.

وأكدت جاهزية دولة فلسطين للانضمام إلى مبادرة SWEI والمساهمة الفاعلة في تنفيذها، استناداً إلى العمل الوطني والبحث التطبيقي الذي يحدد القطاعات الواعدة والقابلة للتوسع في تشغيل النساء، وفي مقدمتها اقتصاد الرعاية وقطاعات STEM، إلى جانب الاقتصاد الأخضر والقطاعات الإنتاجية ذات القدرة على خلق فرص عمل مستدامة للفتيات والنساء.

ودعت الخليلي الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والمانحين والقطاع الخاص إلى الانتقال من دعم المبادرات المتفرقة إلى الاستثمار في نموذج فلسطيني قابل للتوسع للتمكين الاقتصادي وتشغيل النساء، يربط بين تطوير المهارات، والوصول إلى التمويل، ودعم المشاريع والمنشآت التي تقودها النساء، وربطها بالأسواق وسلاسل القيمة، وتحفيز القطاع الخاص على استحداث فرص عمل لائقة للفتيات والنساء في القطاعات الواعدة. وشددت على أن فلسطين تمتلك قاعدة عملية يمكن البناء عليها وتوسيع نطاقها من خلال SWEI، بما يسمح بتحويل النماذج التي أثبتت جدواها إلى تدخلات أوسع نطاقاً، وربط التمويل الدولي بصورة مباشرة بمؤشرات قابلة للقياس، وفي مقدمتها عدد فرص العمل المستحدثة للنساء والشابات، ونسبة انتقالهن إلى القطاعات الواعدة، واستدامة المشاريع النسائية، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

كما أكدت الخليلي أن المرحلة المقبلة تتطلب شراكة استثمارية طويلة الأمد تضع تشغيل النساء الفلسطينيات في صميم جهود الصمود والتعافي وإعادة الإعمار، مبدية استعداد الوزارة للعمل مع الشركاء الدوليين على تطوير نافذة تمويل واستثمار موجهة للنساء يمكن من خلالها حشد الموارد وتوجيهها نحو البرامج والنماذج القابلة للتوسع وخلق فرص العمل.

واختتمت الخليلي بالتأكيد على أن الاستثمار في النساء الفلسطينيات ليس استجابة اجتماعية فحسب؛ بل هو استثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وفي الصمود اليوم، والتعافي غداً، وفي أسس السلام العادل والمستدام في المستقبل.

لقاء مع السفير المصري

وبحثت الخليلي، مع رئيس مكتب ممثلية جمهورية مصر العربيه لدى دولة فلسطين باسم عبد الهادي سبل تعزيز التعاون المشترك، وتطورات الأوضاع في فلسطين، وأولويات عمل الوزارة في ظل التحديات الراهنة.

واستعرضت الخليلي واقع المرأة الفلسطينية في ظل هذه التحديات، وأبرز محاور عمل وزارة شؤون المرأة في مجالات الحماية والتمكين والمناصرة والضغط الدولي، مسلطة الضوء على تداعيات العدوان الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات، ولا سيما في قطاع غزة، وما ترتب عليه من فقدان للأزواج والأبناء، ونزوح قسري، وتحديات اجتماعية واقتصادية ونفسية متزايدة. وأكدت أن الوزارة تواصل جهودها للاستجابة لاحتياجات النساء، وتعزيز صمودهن، وتوفير الدعم اللازم لهن في مواجهة هذه الظروف.

كما تطرقت، إلى جهود الوزارة الرامية إلى تطوير منظومة الحماية من العنف، وإعداد مسودة قانون أحوال شخصية فلسطيني موحد للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس، إلى جانب تنفيذ برامج التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، ودعم المشاريع الصغيرة، والعمل على رفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وتعزيز حضورهن في مختلف المجالات.

من جهته، أعرب عبد الهادي عن فخره واعتزازه بصمود المرأة والشعب الفلسطيني وقدرتهما على مواجهة التحديات الكبيرة، مثمنًا دور المرأة الفلسطينية وإسهاماتها في مختلف المجالات.

وأكد أن مصر ستواصل وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية مركزية وأساسا لتحقيق السلام والاستقرار، مشددا على عمق العلاقات التاريخية التي تربط مصر بدولة فلسطين وشعبها، وحرصها على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني.

وأثنت الخليلي على الموقف المصري الداعم والثابت تجاه القضية الفلسطينية، والجهود التي تبذلها مصر لتقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، مؤكدة أهمية استمرار هذا الدعم وتعزيز التعاون المشترك، بما يسهم في دعم قضايا النساء الفلسطينيات وتعزيز حمايتهن وتمكينهن.

أصدر أمراً عسكرياً للاستيلاء على 94.79 دونم في دير نظام

الاحتلال يصادق على مخططين لبناء 567 وحدة استيطانية في الخليل ويطرح عطاءً لبناء 400 أخرى شرق قلقيلية

رام الله- الحياة الجديدة- وفا- صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، على منح الصلاحية لمخططين استيطانيين يشتملان على 567 وحدة استيطانية في محافظة الخليل، في أحدث حلقات التسارع الذي تشهده عمليات التخطيط والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية خلال العام الجاري.

وأفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لـ "وفا" بأنه تشمل المصادقة على 342 وحدة استيطانية في مستوطنة "عسائيل" المقامة على أراضي بلدة السموع ضمن المخطط رقم 525 التي أقر "كابينيت" الاحتلال تحويلها الى مستمرة في عام 2023، و225 وحدة في مستوطنة "بيت حجاي" المقامة على أراضي الريحية ببلدة دورا ضمن المخطط رقم 4/517.

وكانت سلطات الاحتلال دفعت بالمخططين في مراحل تخطيطية سابقة، قبل أن يجري نقلهما في جلسة مايسمى "مجلس التخطيط" بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر الجاري إلى مرحلة منح الصلاحية، وهي المرحلة التي تجعل المخططات نافذة وتفتح الطريق أمام استكمال إجراءات التنفيذ والبناء.

وأشارت الهيئة إلى أن المصادقة الجديدة تندرج ضمن سياسة متسارعة لتوسيع المستوطنات وإضفاء الصفة التخطيطية على المواقع الاستيطانية، لا سيما أن مخطط "عسائيل" يشكل خطوة مركزية في استكمال تسوية الوضع التخطيطي للمستوطنة، في حين يؤدي مخطط "بيت حجاي" إلى توسع كبير في حجمها.

وأكدت الهيئة أن هذه الإجراءات لا يمكن فصلها عن عملية إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية في جنوب الضفة، عبر توسيع رقعة البناء الاستيطاني وتعزيز الاستيلاء على الأرض وربط المستوطنات بشبكات الطرق والبنية التحتية الاستيطانية.

كما كشفت الهيئة أن سلطات الاحتلال طرحت عطاءً جديدا، يحمل الرقم 2026/196، لبناء 400 وحدة استيطانية في مستوطنة "كرني شومرون" المقامة على أراضي المواطنين، شرق قلقيلية.

وأوضحت الهيئة، في بيان أمس الخميس، أن العطاء يأتي ضمن البناء الاستيطاني متعدد الوحدات، وفي إطار العطاءات التي تواصل سلطات الاحتلال طرحها لتوسيع المستوطنات القائمة وزيادة قدرتها الاستيعابية، مشيرة إلى أن موعد إغلاق العطاء حُدد في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2026.

وأشارت إلى أن طرح العطاء يمثل انتقالا عمليا من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التسويق والتنفيذ، ويأتي في سياق تسارع الإجراءات الاستيطانية في الضفة الغربية خلال العام الجاري.

وبينت أن مستوطنة "كرني شومرون" تكتسب أهمية في مخطط الاحتلال الاستيطاني في شمال غرب الضفة الغربية، نظرا لموقعها ضمن تجمع استيطاني تعمل سلطات الاحتلال على توسيعه وربطه بالمستوطنات نطاق الاستيطان على حساب الأراضي الفلسطينية ويعمق تقطيع أوصال الضفة الغربية والتواصل الجغرافي بين مدنها وبلداتها.

كما أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً جديداً يستهدف أراضي قرية دير نظام، شمال غرب رام الله.

وأفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بأن الأمر العسكري يحمل الرقم 26/104، ويستهدف 94.79 دونماً من أراضي القرية الواقعة في الحوضين رقمي 3 و4، في منطقة "وادي الحماطة".

وأوضحت الهيئة أن الأمر يقضي بإزالة النباتات البرية واقتلاع أشجار الزيتون والبؤر الاستيطانية المحيطة، بما يوسع الموجودة في المنطقة المستهدفة، مع منح أصحاب الأراضي مهلة 12 ساعة من إجراء الجولة لتنفيذ أعمال الإزالة.

وأضافت أن الأمر الجديد يرفع عدد الأوامر العسكرية التي ظهرت أول امس الأربعاء إلى 5 أوامر، تستهدف إزالة الأشجار والغطاء النباتي من مساحة إجمالية تبلغ 533.598 دونماً في محافظتي جنين ورام الله والبيرة.

وبذلك، ترتفع حصيلة الأوامر العسكرية التي أصدرتها سلطات الاحتلال خلال عام 2026 إلى 53 أمراً، تستهدف ما مجموعه 2,287.58 دونم، مقارنة بـ47 أمراً استهدفت 1,613 دونماً خلال كامل عام 2025.

خريشي يلتقي وفداً نقابياً فلسطينياً في جنيف

جنيف- وفا- التقى مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، السفير إبراهيم خريشي، أمس الخميس، وفداً نقابياً فلسطينياً ضم رئيس نقابة العاملين في الزراعة والصناعات الغذائية عبد الكريم دويكات، ومسؤولة العلاقات الدولية في النقابة عائشة حموضة.

وبحث اللقاء مخرجات المؤتمر الأول للزراعة والمؤتمر الثاني للصناعة، إلى جانب القرار الصادر عن المؤتمر الثامن لمجموعة العمل النقابية للعمال الزراعيين (AWTG)، التابعة للاتحاد الدولي لنقابات عمال الأغذية والزراعة (IUF)، الذي عقد مؤخراً.

وأطلع الوفد السفير خريشي على مضامين البيان الختامي للمؤتمر، الذي تناول الانتهاكات المتواصلة بحق العمال والقطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسلمه نسخة من التقرير الخاص بانتهاكات الاحتلال بحق عمال الزراعة والصناعات الغذائية، مستعرضاً خطة المتابعة والترتيبات المقبلة بالتنسيق بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (PGFTU)، والاتحاد الدولي (IUF)، ومنظمة العمل الدولية (ILO). وتضمن البيان عدداً من القرارات، أبرزها التضامن مع العمال والمزارعين الفلسطينيين، وإدانة استهداف الأراضي الزراعية والممتلكات والمواشي، والمطالبة بوقف هذه الانتهاكات وضمان وصول المزارعين إلى أراضيهم ومصادر المياه.

كما أكد عدم شرعية المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ورحب بالخطوات الدولية الداعية إلى فرض قيود على تجارة منتجات المستوطنات، إلى جانب إطلاق حملة تضامن نقابية دولية لحماية المزارعين الفلسطينيين وإسنادهم خلال موسم قطاف الزيتون.

وطالب البيان بإيفاد لجنة تقصي حقائق دولية، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، للوقوف على الانتهاكات في المناطق الزراعية وتوثيقها، مؤكداً حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق الشرعية الدولية.

بدوره، شدد خريشي على أهمية التواجد الفلسطيني في المؤتمرات الدولية لإيصال الصوت الفلسطيني ونقل حقيقة ما يجري على الأرض، مؤكداً أهمية تكامل الأدوار والتعاون بين الحركة النقابية والاجتماعية من جهة، والسفارات والدبلوماسية الفلسطينية من جهة أخرى، بما يسهم في حشد الدعم للعمال والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية.

وأضاف أنه سيعقد اجتماعات مع ممثلي منظمة العمل الدولية لمتابعة المسارات المطروحة والترتيبات الخاصة بتشكيل وفد المتابعة الدولي، واستثمار التقارير والوثائق المسلمة لمتابعة ملف الانتهاكات بحق قطاع الزراعة والصناعات الغذائية والعاملين فيه.

المتطرف يهودا غليك يقود اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى

القدس المحتلة- الحياة الجديدة- اقتحم مستوطنون بقيادة المتطرف يهودا غليك، أمس الخميس، المسجد الأقصى المبارك، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال.

وأفادت محافظة القدس، بأن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى على شكل مجموعات متفرقة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوسا تلمودية.

وتأتي هذه الاقتحامات في إطار اعتداءات متواصلة ينفذها المستوطنون بحق المسجد الأقصى المبارك، بحماية قوات الاحتلال، في محاولة لفرض وقائع جديدة وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وصولا إلى تكريس السيطرة عليه وتقسيمه زمانيا ومكانيا.

اجتماع أممي يدعو إلى تحرك عاجل لحماية الأطفال الفلسطينيين

نيويورك- وفا- دعت شخصيات ومسؤولون دوليون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأطفال الفلسطينيين وضمان حقوقهم ومستقبلهم، في ظل استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية. جاء ذلك خلال اجتماع عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، على هامش أعمال المناقشة العامة رفيعة المستوى، نظمته الأردن والاتحاد الأوروبي وبلجيكا تحت عنوان: "دعوة للعمل من أجل الأطفال الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية"، بمشاركة مسؤولين من دول أعضاء في الأمم المتحدة، وأطباء وممثلين عن قطاعات مختلفة. وافتتح الاجتماع برسالة مصورة لطفلة فلسطينية من الضفة الغربية تدعى "لونا"، قالت فيها إن الأطفال لا يشعرون بالأمان، وإن حياتهم أصبحت مرتبطة بالخوف والقلق جراء الأوضاع الناجمة عن الاحتلال.

وقالت لونا: "نعلم أننا قد نُقتل في أي لحظة... لا نشعر بالأمان، بل نشعر بالقلق والخوف والغضب طوال الوقت"، مشيرة إلى أن ذلك ينعكس على الصحة النفسية للأطفال وقدرتهم على التركيز والتعلم في المدارس.

وناشدت المجتمع الدولي وقادة العالم حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين والاستماع إلى أصواتهم.

من جانبه، دعا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في مستهل كلمته، الحضور إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الأطفال الفلسطينيين الذين قضوا جراء الحرب والعدوان الإسرائيلي.

وقال الصفدي إن تدهور أوضاع الأطفال الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية يستمر نتيجة "عدم استخدام الأدوات التي يتيحها القانون الدولي لدعم الإنسانية والقيم المشتركة والتصدي للظلم والاضطهاد"، مشدداً على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون عوائق.

بدوره، قال القائم بأعمال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" كريستيان سوندرز، إن الدعوة التي يطلقها الاجتماع هي "دعوة لحماية مستقبل الأطفال الفلسطينيين".

وأوضح أن أطفال غزة سيحملون لسنوات طويلة آثاراً نفسية وجسدية خلفتها الحرب، مشيراً إلى فقدانهم وقتاً ثميناً من التعليم، وعيش كثير منهم دون الأمان الذي يوفره المنزل أو الحصول على الغذاء والرعاية الصحية التي يحتاجونها.

وأضاف أن الأطفال في الضفة الغربية يواجهون أيضاً العنف وانعدام الأمن، في وقت تعطل فيه تعليمهم، فيما تعيش عائلات كثيرة تحت وطأة الخوف من التهجير وفقدان منازلها.

وأشار سوندرز إلى أن "الأونروا" وشركاءها في الأرض الفلسطينية المحتلة يواصلون تقديم الخدمات الأساسية للأطفال وعائلاتهم، موضحاً أن أكثر من 300 ألف طفل في غزة يتلقون الدعم لمواصلة تعليمهم عبر مراكز تعلم مؤقتة والتعليم الإلكتروني، فيما يستفيد أكثر من 500 ألف طفل وشاب ومقدم رعاية من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

كما توفر الوكالة خدمات الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة والصرف الصحي والمأوى، في حين بدأ نحو 42 ألف طفل العام الدراسي الجديد في مدارس "الأونروا" بالضفة الغربية، إلى جانب تقديم مساعدات نقدية وخدمات لدعم سبل كسب الرزق للأسر.

وشدد سوندرز على ضرورة إبقاء الأطفال في صلب الجهود الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤكداً أن حقوقهم وكرامتهم ومستقبلهم "ليست أموراً يمكن تأجيلها إلى الغد، وإنما مسؤوليات يجب تحملها اليوم".

وأكد أن الالتزامات وحدها لا تكفي، داعياً إلى ترجمتها إلى خطوات عملية تضمن وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وآمن وفعال إلى المحتاجين. كما دعا الدول والأطراف التي تتمتع بالنفوذ إلى استخدامه لدفع مسار سياسي جاد نحو مستقبل يعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون وشعوب المنطقة جنباً إلى جنب بسلام وأمن وكرامة.